السياسة المائية التركية وتداعياتها على المناخ الإقليمي والسلم والآمن الدوليين– دراسة قانونية

أ.م.د.عبدالصمد رحيم كريم زنگنه
dr.abdulsamad@alqalam.edu.iq
جامعة القلم / كلية القانون

الكلمات المفتاحية: السياسة المائية التركية , المناخ الإقليمي , السلم الدولي , الآمن الدولي

كيفية اقتباس البحث

زنگنه , عبدالصمد رحيم كريم , السياسة المائية التركية وتداعياتها على المناخ الإقليمي والسلم والآمن الدوليين– دراسة قانونية,مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، آذار ٢٠٢٦, المجلد:١٦ ,العدد:٣.

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Turkey's Water Policy and its Claims on Regional Policy, Peace and International Security - A Legal Study

ABDULSAMAD RAHEEM KAREEM
dr.abdulsamad@alqalam.edu.iq
University of the Pen / Faculty of Law

Keywords : Turkish water policy, regional climate, international peace, international security

How To Cite This Article
ZANGANA .R .ABDULSAMAD ,Turkey's Water Policy and its Claims on Regional Policy, Peace and International Security - A Legal Study,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, March 2026,Volume:16,Issue 3.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:
Water is a sensitive issue in the Middle East, where conflicts over water resources impact relations between countries. The water challenges between Turkey, Iraq, and Syria require a comprehensive approach focused on cooperation and understanding. Turkey, Iraq, and Syria share several major rivers, most notably the Tigris and Euphrates. Turkey is moving towards implementing large-scale projects such as the GAP project.
This study aims to draw attention to and contribute to raising awareness of the magnitude of the challenges posed by climate change and its negative impacts on international peace and security, which lead to threats to international cooperation at both the national and international levels, as well as threats to regional security. The research problem lies in the fact that Turkish water policy poses a real threat to international peace and security due to the resulting crises and conflicts at all levels. The decline in water, food, and energy resources caused by climate change

will destroy livelihoods and contribute to a series of destabilizing trends in the region, such as internal violence, civil conflicts, and political instability, which weakens the power and central authority of the state. The study concluded by presenting a set of proposals, the most important of which were: the need for cooperation in managing transboundary waters to prevent an increase in conflicts that may arise due to these policies and climate change, and the need to rethink at the national, regional and international levels the effective methods and mechanisms to reduce the cases and sources of climate degradation and its effects on international peace and security.

المستخلص :

تعتبر قضية المياه من القضايا الحساسة في منطقة الشرق الأوسط، حيث يؤثر النزاع حول الموارد المائية على العلاقات بين الدول. تتطلب التحديات المائية بين تركيا والعراق وسوريا معالجة شاملة تركز على التعاون والتفاهم.تتشارك تركيا والعراق وسوريا في عدة أنهار رئيسية، أبرزها نهر دجلة والفرات. تتجه تركيا نحو تنفيذ مشاريع ضخمة مثل مشروع گاپ.

و تسعى هذه الدراسة الى لفت الانتباه والمساهمة في زيادة الوعي بحجم التحديات التي تواجه تغير المناخ وآثارها السلبية على السلم والأمن الدوليين والتي تؤدي إلى تهديدات للتعاون الدولي على الصعيدين الوطني والدولي وتهديدات للسلامة الإقليمية. وقد تمثلت مشكلة البحث في أن السياسة المائية االتركية يشكل تهديدًا حقيقيًا للسلم والأمن الدوليين بسبب الأزمات والصراعات الناتجة عنها على جميع المستويات، اذ ان انخفاض المياه والغذاء والطاقة يسبب تغير المناخ وبالتالي سيقضي على سبل العيش وسيساعد في إنشاء سلسلة من الاتجاهات المزعزعة للاستقرار في االمنطقة مثل العنف الداخلي والصراعات الاهلية وعدم الاستقرار السياسي وهو ما يضعف من قوة ومركزية الدولة. وقد خلصت الدراسة الى تقديم مجموعة من المقترحات كان من اهمها: ضرورة التعاون في ادارة المياه العابرة للحدود للحيلولة دون تزايد الصراعات التي من الممكن ان تطرأ بسبب هذه السياسات وتغير المناخ، وضرورة اعادة التفكير على المستوى الوطني والاقليمي والدولي في الاساليب والاليات الفعالة للتقليل من حالات ومصادر التدهور المناخي واثاره على السلم والامن الدولي.

المقدمة :

تعتبر المياه موردًا حيويًا واستراتيجيًا يؤثر بشكل مباشر على العلاقات بين الدول، خصوصًا في المناطق الجغرافية التي تعاني من شح المياه. وتلعب تركيا دورًا مهمًا في هذا السياق بسبب موقعها الجغرافي وتحكمها في منابع نهرَي دجلة والفرات، مما يجعلها في وضع قوةٍ حيويّة في

المنطقة. ويمثل تغير المناخ تهديداً حقيقياً للسلم والامن الدوليين، بحيث إن تغير المناخ سوف يزيد من مخاطر الصراع، إذ يمكن لتأثير تغير المناخ على الأمن المائي أن يزيد من احتمالية نشوب صراع عابر للحدود، وقد أدى الجفاف في الماضي إلى توترات متكررة بين البلدان المتشاطئة، وسيؤدي انخفاض توافر المياه والغذاء والطاقة الناجم عن تغير المناخ إلى تدمير سبل العيش والمساهمة في مجموعة واسعة من الاتجاهات المزعزعة للاستقرار، والتي تشمل النزوح السكاني والهجرة والاضطرابات السياسية، كما سيؤثر على الأراضي المادية للدول بعدة طرق، مثل فقدان النظم الإيكولوجية القابلة للحياة بسبب التصحر، وزيادة ملوحة التربة، وفيضانات المناطق الساحلية والمنخفضة، وفضلاً عن ذلك ستتأثر الدول الساحلية، ولا سيما تلك التي لديها مناطق ساحلية منخفضة، بالفقدان الدائم للأراضي بسبب تآكل السواحل الناجم عن الظواهر الجوية القاسية وارتفاع مستوى سطح البحر، مما يؤدي الى الهجرة القسرية لبعض أو كل السكان من أراضيهم، وقد يهدد التدهور الإقليمي الناجم عن تغير المناخ إلى جانب الهجرة القسرية، زوال بعض الدول، وعلى وجه الخصوص، بعض الدول الجزرية الصغيرة المنخفضة مثل توفالو وكيريباتي وجزر مارشال ومالديف وغيرها، إذ تكون هذه الجزر غير صالحة للسكن تماماً بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر، مما يشكل تحدياً للقانون الدولي بشأن إقامة الدول وحلها، وما إذا كان القانون الدولي في وضع مناسب للتعامل مع التهديد الذي يشكله تغير المناخ على إقامة الدولة وسيادتها.

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من كون المياه أصبحت أداةً مهمة في إدارة العلاقات الدولية، خصوصًا في المناطق التي تعاني من ندرة الموارد المائية. كما أنه يسهم في توجيه السياسات الدولية نحو تعزيز التعاون المائي وتجنب الصراعات.

- دراسة تأثير السياسات المائية التركية على الدول المجاورة وخاصة العراق وسوريا.
- تحليل تداعيات تغير المناخ وانعكاساتها السلبية على الأمن والسلم في المنطقة.
- التعرف على الآثار البيئية الناجمة عن هذه السياسات.وازدياد مخاطر النزاعات الداخلية والدولية على حد سواء وتهديد السلامة الإقليمية ، فضلاً عن تأثيرات الهجرة والنزوح المناخي على السلم والامن الدوليين.

أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل السياسة المائية التركية وتداعياتها على البيئة الإقليمية، وكذلك على الأمن والسلم الإقليمي والدولي.

- فهم التوجهات الأساسية للسياسة المائية التركية.

- دراسة تأثير بناء السدود التركية على نهرَي دجلة والفرات.
- تحليل التأثيرات البيئية الناتجة عن هذه السياسات.
- تقييم مدى تأثير السياسة المائية على العلاقات الإقليمية والدولية.
- دراسة الحلول القانونية المقترحة لتهدئة التوترات الناجمة عن نقص المياه.

إشكالية البحث

تكمن إشكالية البحث في الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: كيف تؤثر السياسة المائية التركية على البيئة الإقليمية والأمن والسلم الإقليمي والدولي؟ ويتفرع من هذا السؤال عدة أسئلة فرعية:

- ما هي السياسات المائية التي تنتهجها تركيا؟
- كيف تؤثر هذه السياسات على الموارد المائية في العراق وسوريا؟
- ما هي الآثار البيئية لهذه السياسات؟ التي يتمثل في تغير المناخ والذي يمثل تهديداً حقيقياً للسلم والامن الدوليين لما ينتج عنه من أزمات وصراعات على مختلف الأصعدة.
- كيف تتأثر العلاقات الإقليمية بهذه السياسات؟ اذ أن انخفاض المياه والغذاء والطاقة بسبب تغير المناخ سيقضي على سبل العيش وسيساهم في خلق مجموعة واسعة من الاتجاهات المزعزعة للاستقرار الدولي من قبيل العنف الداخلي والصراعات الاهلية والاضطرابات السياسية الامر الذي يضعف من قوة الدولة ومركزيتها.
- ما هو دور المجتمع الدولي في حل النزاعات المائية في المنطقة؟

فرضية البحث: تتمحور فرضية البحث الاساسية في ان التغير الحاصل في المناخ يجلب معه صراعات وازمات عويصة لا نهاية لها تصب جميعها نهاية المطاف في تهديد السلم والامن الدوليين.

منهجية البحث:ان طبيعة موضوع البحث تفرض علينا تبني المنهجين التاريخي والتحليلي في معرض دراسة وتحليل المضمون حيث لجأنا الى المنهج التاريخي كلما تطلب الامر استكشاف مسار التغيرات التي طرأت على المناخ وكذلك السلم والامن الدوليين فيما تبنينا المنهج التحليلي لبسط مضمون النصوص القانونية ذات العلاقة بالبحث.

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي. حيث سيتم:

- المنهج الوصفي: وصف السياسة المائية التركية وتحديد خصائصها ومكوناتها.
- المنهج التحليلي: تحليل تأثير هذه السياسة على البيئة الإقليمية وعلى الأمن والسلم.
- دراسة حالة: دراسة بناء السدود التركية (مثل سد أتاتورك) وتأثيراتها على العراق وسوريا.

خطة البحث: سنتناول موضوع البحث من خلال ثلاثة مباحث، إذ نتطرق في المبحث الأول الى المشاريع المائية التركية وتأثيرها على مناخ الدول المجاورة وأن تغير المناخ يهدد التعاون الدولي ويزيد من مخاطر النزاعات، ونتناول في المبحث الثاني تأثير التغيرات المناخية على السلامة الإقليمية وعلى الأمن والسلم الإقليمي والدولي

، فيما نكرس المبحث الثالث لدراسة تداعيات الهجرة والنزوح المناخي على السلم والامن الدوليين وكالآتي:-

المبحث الأول

المشاريع المائية التركية وتأثيرها على مناخ الدول المجاورة

إن المشاريع االتي قام بها تركيا عى نهري دجلة والفرات يؤثر على المناخ ويهدد التعاون الدولي ويزيد من مخاطر االنزاعات ، كما سيجعل التعاون في مجال المياه العابرة للحدود أكثر تعقيدًا بشكل عام، وستؤدي زيادة الإجهاد المائي إلى توسيع فجوة العرض والطلب مثلا من خلال انخفاض التدفقات وتدني جودة المياه ، مما تزيد من حوافز دول المنبع لاستغلال موارد المياه إلى أقصى إمكاناتها مع الإجهاد المائي لمواجهة الندرة والطلب المتزايد(مولر، ديتجيس، وآخرون، المناخ والمياه ومستقبل التعاون في حوض الفرات ودجلة: ص٤٢ . متاح على الرابط : https://www.cascades.eu/wp) وبالتالي فان ندرة المياه قد تكون دافعاً للعمليات العدائية بين الدول وأعمال العنف المحلية وكذلك الأثر الذي يسببه النزاع المسلح على المياه على حد سواء.

وبالتالي يمكن لهذه التهديدات أن تضع ضغوطا كبيرة على مجالات التعاون الدولي القائمة (تيغنينو، المياه والسلم والامن الدوليان، المجلة الدولية للصليب الاحمر، ص ١٤٥.).

ومن ناحية أخرى فإن انخفاض توافر المياه والغذاء والطاقة الناجم عن هذه التغيرات، سيؤدي إلى تدمير سبل العيش والمساهمة في مجموعة واسعة من الاتجاهات المزعزعة للاستقرار من قبيل العنف الداخلي والصراعات الاهلية، والاضطرابات السياسية، كلها عوامل تضعف من قوة الدولة ومركزيتها(Michael McElroy and D. James Baker, Climate Extremes: onal SecurityRecent Trends with Implications for Nati).

وعليه نتناول هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب، إذ نتناول في المطلب الأول العواقب المحتملة لتغير المناخ للتعاون الدولي في مجال المياه العابرة للحدود، فيما نتطرق في المطلب الثاني الآثار البيئية المترتبة على السياسة المائية التركية، بينما نكرس المطلب الثالث لدراسة تداعيات التغير المناخي على الاستقرار السياسي والصراع، وكالآتي:-

المطلب الأول

العواقب المحتملة لتغير المناخ على التعاون الدولي في مجال المياه العابرة للحدود

ان شبح التنافس المتزايد على المياه بين البلدان المتشاطئة، سيجعل التعاون في مجال المياه العابرة للحدود أكثر تعقيدًا بشكل عام، فإن ندرة المياه مقارنة بالطلب، يشتد التنافس عبر الحدود على مياه الأنهار المشتركة وغيرها من الموارد المائية، وفي حال عدم التعاون وتوافر آليات مؤسسية للإستجابة للمشاكل العابرة للحدود، فإن زيادة مخاطر المياه سوف تؤدي إلى إضعاف هياكل الحوكمة القائمة ومؤسسات تقاسم المياه وفعاليتها العامة وقدرتها على التكيف، مما تقلل من فاعلية هذه الترتيبات المؤسسية والإتفاقيات وقدرتها على التعامل مع النزاعات (برنامج الامم المتحدة الانمائي، ص ٢٠٣. متاح على الرابط: https://www.un.org)، فهناك إحتمال شديد أن يفضي هذا التنافس الى صراعات عنيفة، إذ يتنبأ العديد من الدراسات بمستقبل تتنازعه "حروب المياه"، فقد أدى الجفاف في الماضي إلى توترات متكررة بين البلدان المتشاطئة، وغالباً ما تتصاعد التوترات عادة أثناء فترات ملء السدود الكبرى أو حالات الجفاف، والتي تؤدي إلى انخفاض كبير في تدفقات الأنهار(وزارة المعارف، "المياه – الحرب القادمة "، ص ١٤ – ٢٠.) وتوصلت العديد من الدراسات إلى أن المزيج من الإجهاد المائي وتغير المناخ والتطورات الاجتماعية والاقتصادية يعرض حوض ودجلة والفرات وحوض النيل وغيرها من المناطق في العالم لخطر كبير نسبيًا لحدوث نزاع عبر الحدود، وبالتالي ستكون تكاليف عدم التعاون في ادارة المياه العابرة للحدود بسبب تغير المناخ باهظة للغاية (Bernauer, T., & Böhmelt: nflict and Basins at risk" Predicting international river basin co cooperation", P.١١٦-١٣٨.) .

ويشكل تغير المناخ تحدياً كبيراً للأمن المائي العربي، إذ تواجه الدول العربية تحديات خارجية عديدة مع دول الجوار الجغرافي لتحقيق الامن المائي العربي ، فعلى سبيل المثال، يحصل العالم العربي علي حوالي (٥٤ %) من موارده المائية السطحية من مناطق جغرافية تقع خارج حدوده، ومن أهم هذه الموارد حوض نهري دجلة والفرات وحوض نهر النيل، فالكويت على سبيل المثال، تعتمد نسبة (١٠٠%) على مصادر المياه من خارج حدودها، كما ان نسبة إعتماد سوريا ومصر وموريتانيا والبحرين على مصادر المياه الخارجية حوالي (٩٧%) (د. عباس محمد شوقي،" تحديات تحقيق الأمن المائي العربي : دراسة حالة حوض نهر النيل"، ص ٧-٨ .). فان ندرة المياه الناتجة عن تغير المناخ دفعت دول المصب في التوسع في إقامة السدود، حول المنابع الكبرى للمياه، وتحويل المجاري المائية، لذلك فإن غياب التعاون المشترك بين كثير

من دول المنبع والمصب، والقضايا الجيوسياسية العالقة بين دول الجوار، كلها عوامل محفزة لنزاعات مستقبلية قد يتحوّل إلى حروب مفتوحة بسبب النقص المتزايد في المياه (أ . د. عمار عبد المنعم محمد أمين، أسباب ندرة المياه، مجلة الأمن والحياة ، ص ٧٧ .).

ومن ناحية أخرى فقد تنبأت بعض الدراسات بأن المياه ستكون السبب الرئيس في نزاعات المستقبل، إذ تعد أزمة المياه في أفريقيا من أخطر التحديات التي تواجهها المنطقة في القرن الواحد والعشرين، خصوصاً إذا لم تتخذ الإجراءات الفعالة لمواجهة التغيرات المناخية، كما تعد التوترات والخلافات السياسية بين الدول حول المصادر المائية من أكبر وأخطر الأسباب التي أدت وستؤدي إلى تعميق الصراعات حول الموارد الطبيعية (امينة دير ، أثر التهديدات البيئية على واقع الامن الانساني , ص ٧٨.)، لاسيما أن معظم أحواض الأنهار في أفريقيا والبالغة عددها (٥٠) حوضاً عابرة للحدود، وقد يؤدي نقص المياه والمحاصيل الزراعية مع إرتفاع المستمر في عدد السكان، وضعف الحلول السياسية والقدرة على حل المشكلات إلى زيادة احتمالات حدوث أزمات سياسية، وإذ حددت الأمم المتحدة تسعة أحواض نهرية في أفريقيا تحت خطر ظهور التوترات أو الصراعات، من بينها " كونين، أورانج ، ليمبوبو، زامبيزي، والنيل، لكون معادلة المياه في هذه الدول معقدة بالعديد من الصراعات بين وداخل الدول، وذلك بسبب إنعدام الأنظمة التعاونية لتقاسم المياه، أو بقدم القوانين الدولية" (Oli Brown and Alec Crawford, Climate Change and Security in Africa: A Study for the Nordic African Foreign Ministers Meeting, P.١٥.)

وفي هذا الإطار فقد أشار التقرير الذي نشر بمناسبة اليوم العالمي للمياه في (٢٢ مارس ٢٠٠١)، الى أن العديد من الحوادث الحدودية المرتبطة بالمياه قد يتحوّل إلى حروب مفتوحة بسبب النقص المتزايد في هذه الثروة الطبيعية الحيوية، وما يغذي هذه النزاعات الأنهر الحدودية أو تلك العابرة للحدود، وكذلك الآبار الجوفية المشتركة التي ترفض الدول تقاسمها، وفي الصدد نفسه، فقد قارن إسماعيل سراج الدين نائب رئيس البنك الدولي سابقاً بين الماء والبترول، ويمكن تلخيص مقارنته القياسية في قوله" إن العديد من الحروب في القرن العشرين كانت من أجل النفط لكن حروب القرن المقبل ستكون حول الماء" (د. حداد شفيعة، معضلة ندرة المياه واثرها على الامن الانساني، ص ٦٠١.)

وفي السياق ذاته تتوقع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في تقرير التوقعات البيئية حتى عام ٢٠٥٠م ، ان يزيد عدد الأشخاص الذين يعيشون في مناطق تعاني من ضائقة مائية حادة بمقدار (٢,٦) مليار شخص، وتفيد الدراسات الحديثة أن الصراع على المياه سيكون

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ٣

رئيساً في العقود المقبلة، وقد ينشأ عن ذلك خلافات أو توترات بين الدول المجاورة (نصير خلفة، انعكاسات التهديدات البيئية على السلم والامن الدوليين، ص ٩٩.) .

نستنتج مما سبق إنّ ندرة المياه، التي تتسارع من جراء تغير المناخ، تؤثر على توفر المياه ويمكن أن تهدد السلم والأمن، وان شح المياه هذه سوف تساهم في المستقبل القريب في تهديد التنمية البشرية والاستقرار السياسي في عدد كبير من البلدان في الشرق الأوسط، وستشهد الدول القريبة من مجاري المياه المشتركة وأحواضها أنواعًا جديدة من الاضطرابات والتوترات، ما يبرهن على أهمية المياه على صعيد الأمن البشري كما على صعيد الأمن والسلم الدوليين.

المطلب الثاني

الآثار البيئية المترتبة على السياسة المائية التركية

السياسة المائية التركية تؤثر بشكل كبير على المنطقة المحيطة بها، وخاصة دول حوض نهر الفرات ودجلة. إليك بعض الآثار المترتبة على هذه السياسة:

١. **الأمن المائي** :تسعى تركيا إلى تأمين مواردها المائية من خلال بناء السدود، مما يؤدي إلى قلق الدول المجاورة بشأن نقص المياه.
٢. **التوترات الإقليمية** :السياسات المائية قد تزيد من التوترات مع العراق وسوريا، حيث يشعر الجانبان بأن تركيا تتحكم بشكل مفرط في مصادر المياه.
٣. **البيئة** :بناء السدود وتحويل مجاري الأنهار يمكن أن يؤدي إلى آثار سلبية على البيئة، مثل تدهور الأراضي الزراعية وفقدان التنوع البيولوجي.
٤. **التنمية الاقتصادية** :السياسة المائية التركية قد تساهم في تطوير مشاريع زراعية وصناعية، مما يعزز الاقتصاد التركي ويزيد من الاستثمارات.
٥. **القضايا الاجتماعية** :يمكن أن تؤدي السياسة المائية إلى النزوح أو تغيير نمط حياة المجتمعات المحلية، خاصة تلك التي تعتمد على الزراعة التقليدية.
٦. **المفاوضات الدولية** :تعتمد العلاقات بين تركيا والدول المجاورة على قدرة هذه الدول على التفاوض حول حقوق المياه وتقاسم الموارد.(د.محمد عبدالهادي ، السياسة المائية في تركيا وتأثيرها على دول الجوار ، دار النهضة العربية، ٢٠١٠، ص٧٥).

هذه الآثار تتطلب جهودًا دبلوماسية لحل النزاعات وضمان الاستخدام المستدام للموارد المائية في المنطقة.

ان تغيير أنماط تدفق الأنهار يمكن أن يكون له تأثيرات كبيرة على التربة والزراعة.كالاتي:

١. **تآكل التربة** :التغيرات في تدفق المياه قد تؤدي إلى زيادة تآكل التربة، خاصة في المناطق التي تعاني من انحدارات حادة. هذا التآكل يمكن أن يقلل من خصوبة التربة ويؤثر سلباً على الإنتاج الزراعي.

٢. **فقدان المغذيات** :تدفق المياه المتغير يمكن أن يؤدي إلى فقدان المغذيات الأساسية في التربة، مما يؤثر على صحة النباتات ونموها.

٣. **تغيير في مستوى المياه الجوفية** :تغير أنماط تدفق الأنهار يمكن أن يؤثر على مستويات المياه الجوفية، مما يؤثر على توفر المياه للري. قد يؤدي ذلك إلى نقص المياه في بعض المناطق وزيادة في أخرى.

٤. **تغيرات في الأنظمة البيئية** :قد تؤدي التغيرات في تدفق الأنهار إلى تأثيرات على النظام البيئي المحيط، مثل تغيير الموائل النباتية والحيوانية، مما يؤثر على التنوع البيولوجي والزراعة.

٥. **التصريف والتغذية** :في بعض الحالات، يمكن أن تؤدي التغييرات إلى تحسين التصريف، مما يساعد على إدارة المياه بشكل أفضل، ولكن في حالات أخرى، يمكن أن يؤدي إلى فيضانات تؤثر سلباً على الأراضي الزراعية.

تأثير على المحاصيل :بعض المحاصيل تحتاج إلى كميات محددة من الماء. تغييرات تدفق المياه قد تؤدي إلى زراعة محاصيل جديدة أو فشل المحاصيل الحالية.(د.كمال درويش إشكاليات المياه في الشرق الأوسط ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، ٢٠١١، ص١٣٠)

من المهم مراقبة هذه التغيرات والتكيف معها من خلال استراتيجيات إدارة مستدامة لضمان الحفاظ على صحة التربة والإنتاج الزراعي.

وهناك تأثير لبناء السدود على التنوع االبيولوجي في االمنطقة ، حيث ان بناء السدود يمكن أن يكون له تأثيرات كبيرة على التنوع البيولوجي في المنطقة. إليك بعض الآثار الرئيسية:

١. **تغيير المواطن الطبيعية** :السدود تؤدي إلى تحويل المساحات المائية، مما يؤثر على المواطن الطبيعية للعديد من الأنواع. الفيضانات الناتجة عن بناء السدود يمكن أن تدمّر المواطن الحالية.

٢. **تجزئة المواطن** :السدود يمكن أن تعزل الأنواع عن بعضها، مما يؤدي إلى تجزئة المواطن. هذا يمكن أن يعيق حركة الكائنات الحية ويسبب فقدان التنوع الجيني.

٣. **تغيير أنماط الهجرة** :العديد من الأنواع، مثل الأسماك، تعتمد على مسارات هجرة معينة. بناء السدود يمكن أن يمنع هذه الهجرات، مما يؤثر على تكاثرها واستدامتها.

٤. **تأثيرات على جودة المياه** :السدود يمكن أن تغير جودة المياه من خلال تغيير تدفق الأنهار ودرجة حرارة المياه، مما يؤثر على الكائنات المائية والنظم البيئية.

٥. **دخول أنواع غريبة** :قد تساعد الظروف الناتجة عن بناء السدود في إدخال أنواع غريبة، مما يؤثر سلبًا على الأنواع المحلية.

٦. **التغييرات في النظام البيئي** :التغييرات في تدفق المياه يمكن أن تؤدي إلى تغييرات في النظم البيئية المحيطة، مثل الأراضي الرطبة والغابات. (د.محمد عبدالهادي ، السياسة المائية في تركيا وتأثيرها على دول الجوار ، دار النهضة العربية، ٢٠١٠، ص٧٦).

بناءً على هذه الآثار، من المهم دراسة تأثير السدود بشكل شامل وتطبيق استراتيجيات إدارة مستدامة للحفاظ على التنوع البيولوجي.

وتُعتبر السياسات المائية التركية من العوامل المؤثرة بشكل كبير على المناخ المحلي والإقليمي، وتتضمن تداعيات متعددة على مستويات مختلفة

١- .تأثير على الموارد المائية

أ- التوزيع غير المتساوي : تؤدي المشاريع الكبرى مثل سدود GAP إلى تغيير تدفق الأنهار، مما يؤثر على الموارد المائية في المناطق المحيطة، خصوصًا في العراق وسوريا.

ب- الإجهاد المائي: تزايد الطلب على المياه نتيجة التوسع الزراعي والصناعي يمكن أن يؤدي إلى نقص في الموارد المائية، مما يؤثر على الإنتاج الزراعي ويزيد من التوترات الإقليمي. (د.أحمد حسين بدران ، الأمن المائي العربي: التحديات والحلول ، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠١٣. ص١٥٣)

٢- التأثيرات البيئية

أ- فقدان التنوع البيولوجي: إنشاء السدود وتغيير مجاري الأنهار يمكن أن يؤدي إلى تدمير المواطن الطبيعية للكائنات الحية، مما يزيد من خطر الانقراض.

ب- تغيرات في المناخ المحلي : قد تؤدي المشاريع المائية إلى تغييرات في أنماط الأمطار والحرارة، مما يؤثر على الزراعة والمناخ المحلي.

٣- التوترات الإقليمية

أ- صراعات المياه :السياسات المائية التركية، خاصة في حوض دجلة والفرات، قد تؤدي إلى صراعات مع دول الجوار مثل العراق وسوريا، مما يثير التوترات السياسية.

ب- التعاون الإقليمي : رغم التوترات، هناك أيضًا فرص للتعاون في إدارة المياه، مما يمكن أن يسهم في تحقيق استقرار أكبر في المنطقة.

٤- التاثيرات الاقتصادية

وتتضمن التأثيرات الاقتصادية للسياسة المائية التركية على دول الجوار عدة جوانب رئيسية:

١. توافر المياه : تعتمد العديد من دول الجوار، مثل العراق وسوريا، على نهري دجلة والفرات. أي تغييرات في تدفق المياه نتيجة المشاريع التركية مثل سدود غاب، يمكن أن تؤثر سلباً على الزراعة والصناعة.

٢. الزراعة : يقلل تقليل تدفق المياه من القدرة على ري الأراضي الزراعية، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج الزراعي وارتفاع الأسعار.

٣. تأثيرات على الطاقة : قد تؤدي السدود التركية إلى زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية في تركيا، ولكنها تقلل من قدرة الدول المجاورة على الاستفادة من هذه الموارد.

٤. التوترات السياسية :السياسة المائية قد تؤدي إلى توترات بين تركيا ودول الجوار بسبب النزاعات حول حصص المياه، مما يؤثر على الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

٥. التنمية الاقتصادية : يمكن أن تتسبب السياسة المائية في عرقلة التنمية الاقتصادية في دول الجوار، خصوصاً إذا كانت تعاني من نقص في الموارد المائية. (د.أحمد حسين بدران ، الأمن المائي العربي: التحديات والحلول ، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠١٣. ص١٥٤)

الهجرة والنزوح : نقص المياه يمكن أن يؤدي إلى زيادة النزوح الداخلي والهجرة إلى المناطق الحضرية، مما يضيف ضغوطاً اقتصادية واجتماعية.

تُعتبر إدارة المياه قضية حيوية تتطلب التعاون بين الدول المعنية لضمان الاستخدام المستدام والعدالة في توزيع الموارد.

نستنتج مما تقدم ان تغير المناخ من خلال بناء االسدود بدون الاستشارة واالتعاون سيزيد من مخاطر النزاع والتوتر بين الدول المطلة على نهري دجلة والفرات ، رغم التعاون والتنسيق المشترك بين تلك البلدان في السابق الا ان ببناء تلك السدود ، بدأ التنافس بين الدول على ثروات تلك المنطقة، مما ينذر بتحول الصراع إلى نزاعات سياسية وعسكرية.

المطلب الثالث

تغير المناخ يشكل تحدياً خطيراً لإستقرار الدول وشرعية الحكومات

بعد تصاعد حدة التغيرات المناخية، بدأ العديد من مراكز الفكر والدراسات الاستراتيجية الدولية والاقليمية، القيام بدراسات مكثفة تناول فيه حدود وطبيعة العلاقة بين التغيرات المناخية والصراعات المسلحة، وتحديد الأبعاد الأمنية لهذه الظاهرة، وما يمكن أن تلعبه من دورٍ فى تأجيج وتفاقم الصراعات سواء الداخلية أو الخارجية، وعلى تصاعد العنف والصراع داخل

المجتمعات، إذ أن ندرة الموارد الطبيعية، والمياه العذبة، والأراضى الصالحة للزراعة، وارتفاع درجات الحرارة، قد تقود إلى البحث عن سبل لضمان واستدامة العيش، ومن ثم زيادة حدة المنافسة بين الأطراف الداخلية، وبخاصة فى المناطق التى يعتمد اقتصادها بالأساس على الموارد الطبيعية، الأمر الذى قد يؤول إلى صراع داخلى عنيف، وقد أجملت الرؤى والتحليلات التي تناولت انعكاسات التغيرات المناخية على الاستقرار السياسي والاجتماعي وقضايا الصراع في إتجاهات عديدة، وعليه نتناول أهم هذه الاتجاهات من خلال الفروع التالية: –

الفرع الأول : العنف الداخلي والصراعات الأهلية

ان تهديدات تغير المناخ وما يصاحبها من ارتفاع في درجات الحرارة، وحالات الجفاف، وهطول الأمطار والفيضانات، والاعاصير المدمرة، ستساهم في تقويض قدرة الدول على تلبية احتياجات مواطنيها وتزويدهم بالموارد الأساسية مثل الغذاء والمياه والطاقة وغيرها، وهو ما يؤدي بدوره إلى هشاشة الدول وتصاعد الصراعات الداخلية التي قد تمتد إلى التسبب في انهيارها، وبالتالي فان التغير المناخي يشكل تحديًا خطيرًا لاستقرار الدول وشرعية الحكومات (د. عزة هاشم، كيف تؤثر التغيرات المناخية على قضايا الصراع في العالم،متاح على الرابط: https://futureuae.com.)، ووفقاً لـ"روبرت ماكلمان" من جامعة ويلفريد لورير الكندية فإن "الدول التي تعاني بالفعل من هشاشة سياسية هي أهم مراكز المستقبل المحتملة للعنف المرتبط بالمناخ وأحداث الهجرة القسرية"، فمن بين الدول العشرين الأعلى تصنيفاً على مؤشر الدول الهشة، نجد اثنتي عشرة دولة في الشرق الأوسط وجنوب آسيا وإفريقيا (رضوى رمضان عبدالفتاح، كيف تؤثر تغير المناخ لتفاقم الصراع بأفريقيا والشرق الاوسط، متاح على الرابط: https://shafcenter.org/)، وفي دراسة جماعية قام بها العديد من الباحثين، تناول فيها العلاقة بين التغيرات المناخية والحروب الاهلية في افريقيا خلال الفترة مابين(١٩٨١–٢٠٠٢)، توصلت الى أن ارتفاع معدلات درجات الحرارة يزيد من احتمالات الحرب الاهلية، وذهبت الدراسة الى أن ارتفاع درجة الحرارة يزيد من احتمالات اندلاع الصراع بنحو (٥٠%)، واستناداً الى تلك النتائج توقع الباحثون ازدياد معدل تلك الحروب الاهلية في افريقيا عام ٢٠٣٠، بنسبة (٥٥%) في المئة عما كان عليه سنة ١٩٩٩م ، فضلاً عن ملايين الضحايا، والعامل المشترك فيما سبق أن المناخ فاعل اساسٌ في التأثير على الحياة الانسانية في دول افريقيا تحديداً (نصير خلفة، مصدر سابق، ص ٩٧٠.)، وفي السياق ذاته، فقد أعدّ الخبيران " تانجا إلينجسون" و" وينش هوغ " دراسة تشير إلى الصلة بين التدهور البيئي والعنف، فيرى الباحثان أن التغيّر المناخي المستقبلي سيكون من أبرز المؤشرات على اندلاع العنف، ويمكن ملاحظة هذا

النمط من التأثير فى عدد من الصراعات، يأتى فى مقدمتها الصراع الممتد فى نيجيريا بين الرعاة البدو والمزارعين على الموارد، فقد تسبب هذا الصراع فى مقتل أكثر من (٣٦٠٠) شخصاً خلال ثلاثة أعوامٍ فقط، كما بلغ هذا الصراع ذروته فى النصف الأول من العام ذاته، ليسجل ما يزيد على (١٣٠٠) ضحية، وهو ما يتجاوز ٦ أضعاف التداعيات الناجمة عن عمليات تنظيم " بوكو حرام" الارهابية فى نيجيريا فى المدة نفسها (الكاتب محمود قاسم، التغيرات المناخية والصراعات المسلحة– حدود التأثير والتشابك، متاح على الرابط : https://www.shorouknews.com)

كما ساهم التنافس على الاراضي الزراعية في كينيا في تأجيج نشوب العنف بعد إنتخابات ٢٠٠٨م، كما لعبت ندرة المياه والتصحر دوراً مهماً في أزمة دارفور في السودان (امينة دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الامن الانساني في افريقيا – دراسة حالة دول الاتحاد الافريقي، ص ٧٩.) ، وهو ما عبر عنه الأمين العام السابق للأمم المتحدة " بان كى مون" أيضاً، الذى رأى أن الصراع فى دارفور هو أول صراع ناجم عن التغيرات المناخية فى العالم، ففى رؤيته، يعد الصراع أزمة بيئية، ساهمت التغيرات المناخية فى تفاقمها، وحذر من ظهور سلسلة من الحروب الجديدة في أفريقيا ما لم يتم بذل الجهود اللازمة لاحتواء ضرر التغير المناخي (كليمونتين ثيبرج ، هل تشعل التغيرات المناخية حروب المستقبل، الرابط : http://www.akhbar– alkhaleej.com)

ومن ناحية أخرى فإن تلك النزاعات لا تبقى غالباً في إطار البلد الواحد، بل تهدد بالخروج إلى مناطق أخرى والدول المجاورة، وعلى مستويات إقليمية، فقد أوضحت الدراسة المعنونة " المناخ كعامل خطر للصراعات المسلحة"، المنشورة بمجلة "Nature " فى يونيو ٢٠١٩، أن(٢٠%) من صراعات القرن الفائت تأثرت بالتغيرات المناخية. كما يتوقع تزايد هذه النسبة مستقبلاً فى ظل مزيدٍ من التقلبات المناخية والتى من شأنها أن تزيد من مخاطر الصراعات والحروب المناخية (زكية بهلول ،لاجيء المناخ من منظور حقوق الانسان وامنه والقانون الدولي، ص ٢٢٢.)، فوفقاً لهذه الدراسة فإن آثار تغير المناخ المتفاعلة مع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ستولد احتمالاً كبيراً لنشوب نزاع عنيف في (٤٦) بلداً يقيم فيها أكثر من (٣) مليار نسمة، منها دول جنوب إفريقيا وأمريكا اللاتينية (بوسبعين تسعديت، آثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر، ص ٧٠– ٧١.).

الفرع الثاني : خلق بيئات حاضنة للإرهاب

ان انعدام الأمن الغذائي والمائي في أعقاب الاضطرابات المناخية الكبرى، يمكن أن تخلق فرصاً للجماعات الإرهابية للتجنيد والتعبئة بسهولة أكبر بين المجتمعات الفقيرة، فقد أشارت دراسة صادرة عن مؤسسة "دبلوماسية المناخ" في أكتوبر ٢٠١٦م، إلى عمق الدور الذي تلعبه الفواعل من غير الدول في الديناميات المعقدة لتغير المناخ، وكيف يعمل تغير المناخ كمضاعف للمخاطر فيما يتعلق بنمو ونفوذ هذه الجماعات، وأشارت إلى أنه يمكن للمخاطر المعقدة الناشئة عن تغير المناخ والهشاشة والصراع أن تسهم في ظهور ونمو التنظيمات الإرهابية، وفي بعض الأحيان تحاول التنظيمات الإرهابية سد الفجوة التي خلفتها الدولة من خلال توفير الخدمات الأساسية من أجل الحصول على الشرعية وتأمين الثقة والدعم بين السكان المحليين (أندريه مولر، وأدريان ديتجيس، وآخرون، مصدر سابق، ص٣٩.)

وفي هذا الإطار، فقد أكد دراسة أعدها " أرون سيان" صادرة عن معهد السلام الأمريكي في يونيو ٢٠١١، إلى أن نشأة تنظيم "بوكوحرام" في نيجيريا ترجع إلى التحولات البيئية وتغير المناخ، حيث ارتبط تأسيس " مروي محمد " لتنظيم بوكو حرام في الثمانينات بإنتشار ضحايا الأزمات البيئية في نيجيريا وافتقادهم للطعام والمأوى والاحتياجات المعيشية الأساسية، وفي مرحلة لاحقة، فقد إستفاد تنظيم بوكو حرام من هجرة (٢٠٠) ألف مزارع تشادي إلى نيجيريا عقب موجات الجفاف والتصحر في تشاد، حيث قام بتجنيد عدد كبير من النازحين التشاديين ضمن مقاتليه(محمد عبدالله يونس، كيف تسبب تغير المناخ في أزمات الشرق الأوسط؟متاح على الرابط : https://blogs.worldbank.org).

كما ان ندرة المياه الناجمة عن التغيرات المناخية فتح المجال أمام التنظيمات الإرهابية في الصومال لإستغلالها كسلاح، فقد كشفت دراسة حديثة أجراها "ماركوس كينج" في عام ٢٠١٧ ، بجامعة جورج واشنطن، عن وضوح العلاقة بين المناخ والصراع وتسليح المياه، فنتيجة لما تعرضت له الصومال من جفاف مرتبط بتغير المناخ قام تنظيم "شباب المجاهدين" بتغيير تكتيكاته القتالية التي كانت تعتمد على حروب العصابات، واتجه نحو محاولة عزل المدن المحررة عن مصادر المياه الخاصة بها (رضوى رمضان عبدالفتاح، مصدر سابق، بدون رقم صفحة.)، وفي نفس الصدد، فقد إستغل تنظيم القاعدة الإرهابية آثار تغير المناخ في خدمة أهدافها، إذ عمل التنظيم على الاستفادة من إنعدام الامن المائي والغذائي في البلاد بعد سيطرته على مدينة " المكلا " في اليمن ، إذ لجأ أعضاء التنظيم لتوفير مياه الشرب العذبة للسكان، من خلال حفر الآبار في المكلا، وقد عمدت على إظهار تقارير توضح توزيعهم للغذاء على السكان المحليين، كما تتضح أهمية الموارد لدى التنظيمات الإرهابية في سعي تنظيم داعش للسيطرة

على سدود الفلوجة والموصل في العراق، ومناطق زمار وسنجار وربيعة، بهدف التحكم في مياه نهري دجلة والفرات في العراق والموارد المائية في سوريا، فضلاً عن السيطرة على المناطق الخصبة القابلة للزراعة في الدولتين(عبدالرحمن عاطف أبو زيد، لاجئو المناخ بين المسؤولية الدولية والمخاطر البيئية، ص٥ .) .

وفي السياق ذاته ، فقد أكد " أنطونيو غوتيريش " الامين العام للأمم المتحدة في إجتماع لمجلس الامن عقد في ديسمبر ٢٠٢١م، أن البلدان الأكثر عرضة للتأثر بأزمة المناخ، هي ذاتها التي تعاني من غياب الأمن والفقر وضعف الحوكمة وآفة الإرهاب، مضيفاً الى أنه عندما يؤدي تغير المناخ الى فقدان سبل العيش، ويخلف حالة من اليأس بين أفراد المجتمع، تصبح وعود توفير الحماية والدخل وتحقيق العدالة، التي يستغلها الإرهابيون أحياناً لتنفيذ مخططاتهم الإرهابية أكثر جاذبية (سام هانكوك ، كيف يمكن لأزمة المناخ أن تهيئ بيئة مواتية للإرهاب؟ متاح على الربط : https://www.independentarabia.com).

المبحث الثاني: الهجرة والنزوح المناخي وأثره على السلم والأمن الدوليين

تعد الهجرة منذ آلاف السنين استراتيجية يتبعها الإنسان بقصد التكيف لمواجهة الفقر، أو شح الموارد، أو التوترات العرقية أو الدينية، أو الصراعات العنيفة، أو غيرها من العوامل، إلا أن تغير المناخ أمسى بالفعل عاملاً مهماً من عوامل الهجرة، ويعد أحد أكبر الدوافع للهجرة ، وسيظل كذلك لسنوات قادمة، وسوف يؤدي الى إتساع من نطاق الهجرة والتشرد، على الصعيدين الداخلي وعبر الحدود، وغالباً ما تؤدي الهجرة المرتبطة بالمناخ إلى عدم الاستقرار السياسي، ويتم تأطير تدفقات الهجرة الكبيرة على أنها تهديد للاستقرار والتماسك الاجتماعي على المستوى المحلي والدولي(الجمعية العامة للأمم المتحدة، مصدر سابق، ص ٢١.) ، وعليه وبناءً على ما تقدم، سنتناول دراسة أثر الهجرة والنزوح المناخي وانعكاساتها على السلم والامن الدوليين، من خلال مطلبين، إذ نتناول طبيعة العلاقة بين تغير المناخ والهجرة في المطلب الأول، فيما نتطرق في المطلب الثاني الى آثار الهجرة المناخية على السلم والامن الداخلي والدولي وكالآتي:

المطلب الأول

طبيعة العلاقة بين تغير المناخ والهجرة

إن العلاقة التي تربط بين التغييرات المناخية بالهجرة البشرية، كانت مفقودة، إلا إنه بعد إجراء العديد من البحوث والدراسات في العقود الاخيرة، رجح العديد من الخبراء أن الظروف المناخية التي تسبب في حدوث القلاقل والاضطرابات السياسية والحروب الأهلية هي المسؤولة عن الهجرة ونزوح السكان، إذ يؤدي تغير المناخ إلى حدوث تغير بيئي تدريجي ولكنه واسع الانتشار(د.

خالد السيد حسن، التغيرات المناخية والإهداف العالمية للنتمية المستدامة،ص ١١٧.) ، فضلاً عن الكوارث الطبيعية المفاجئة؛ كلاهما يؤثر على طبيعة ومدى الهجرات البشرية بطرق مختلفة، فعلى سبيل المثال، نجد الكوارث الطبيعية المفاجئة تؤدي إلى نزوح جماعي إلا أن المتضررين يمكنهم في كثير من الأحيان العودة إلى منازلهم غير أن الكوارث البطيئة الظهور والتآكل التدريجي للبيئة، بما في ذلك ظواهر مثل التصحر ، والحد من خصوبة التربة ، وتآكل السواحل وارتفاع منسوب سطح البحر، والتي قد تكون مرتبطة بشكل مباشر بتغير المناخ ، تؤدي إلى هجرات طويلة الأجل(د. سعاد مباركي، " العلاقة بين التغير المناخي و الهجرة : دارسة تحليلة"، ص٧ .) .

وفي هذا الإطار، فقد توصل باحثون من خلال دراسة نشرت في مجلة " غلوبال إنفايرمنتنال تشينج"، المعنية بالبيئة العالمية، أنه وفي ظروف معينة تؤدي التغيرات المناخية الى إزدياد الهجرة، ولكن بشكل غير مباشر، بسبب حدوث النزاعات الناجمة عن تلك التغيرات، وأضافوا أن التغيرات المناخية لعبت دوراً ملموساً في النزوح بين أعوام (٢٠١١ و ٢٠١٥)، بسبب حدوث جفاف شديد في بعض المناطق ارتبط باندلاع نزاعات حادة(د. خالد السيد حسن، مصدر سابق، ص ١١٨.) .

وفي السياق نفسه، قادت المنظمة الدولية للهجرة العديد من الجهود لدراسة الروابط بين تغير المناخ والهجرة والنزوح القسري, وأوضحت رئيسة قسم الهجرة والبيئة وتغير المناخ بالمنظمة، أن هناك احتمالاً قوياً بأن يهاجر عدد أكبر من الناس بحثاً عن فرص أفضل, لأن الأحوال المعيشية تزداد سوءاً في أماكنهم الأصلية، وأكدت ان هناك " تنبؤات للقرن الحادي والعشرين تشير إلى أنه سيتحتم على المزيد من الأشخاص الرحيل نتيجة لهذه الآثار المناخية الضارة" (د . سمير ابراهيم محمد، اللاجئ البيئي من منظور الأمن الإنساني، ص١٤٠.) , كما أكدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، مراراً وتكراراً أن التغيرات الناجمة عن أزمة المناخ ستؤثر على أنماط الهجرة، فيما طرح البنك الدولي توقعات للهجرة الداخلية نتيجة لتغير المناخ تصل الى (١٤٣) مليون شخص، بحلول عام ٢٠٥٠م، في ثلاث مناطق في العالم، في حال عدم إتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة تداعيات التغيرات المناخية(البنك الدولي، التصورات العامة: الاستعداد للهجرات الداخلية الناجمة عن تغير المناخ،متاح على الرابط:(٢٠١٨/٠٣/١٩) https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature .) .

ومن ناحية أخرى، يرتفع مستوى سطح البحر بمعدل (١٢) مليمتر سنوياً في غرب المحيط الهادي، وقد غمر بالفعل ثماني جزر, وهناك جزيرتان أخريان على وشك الاختفاء, فغرق الدول

الجزرية الصغيرة المنامية أو جزءاً منها بسبب ارتفاع مستوى مياه البحر تصبح غير صالحة للسكن، وإما غير كافية لعدد السكان القاطنين فيها، وفي الحالتين ينتج نزوح قسري دائم في معظم الأحوال ويكون نزوح عبر الحدود الوطنية للبحث عن دولة أخرى آمنة (زكية بهلول ، مصدر سابق، ص ٦٦.)، ومن المتوقع أن تختفي (٤٨) جزيرة بسبب إرتفاع مستوى مياه الميحطات والبحار بحلول ٢١٠٠م(د. خالد السيد حسن، مصدر سابق، ص١٢٣.).

المطلب الثاني

الهجرة المناخية وإنعكاساتها على السلم والامن الدوليين

تؤدي الهجرة المرتبطة بالمناخ إلى عدم الاستقرار السياسي بعدة طرق، غالباً ما يتم تأطير تدفقات الهجرة الكبيرة على أنها تهديد للاستقرار والتماسك الاجتماعي المحليين والدوليين، قد يؤدي عدم كفاية أطر السياسات لإدارة تدفقات الهجرة الكبيرة إلى تفاقم أوجه عدم المساواة في الموارد، والتشديد على الميزانيات العامة، والمساهمة في كراهية الأجانب التي تزيد من التوترات السياسية (Braithwaite A, Savun B."Refugees forced migration, and conflict": pp.٥-١١.) ، وقد تستغل الجهات الفاعلة السياسية المناهضة للهجرة التحديات الحقيقية والمتصورة لتدفقات الهجرة غير المنضبطة أو الكبيرة لتحسين المكانة السياسية وتأجيج التوترات القائمة وتقويض الجهود المبذولة للاستجابة بشكل مناسب لأزمات الهجرة أو اللاجئين الحادة، مثل تلك الناجمة عن الحرب الأهلية السورية، أو الطقس القاسي والعنف في أمريكا الوسطى، ومنطقة الساحل الافريقي، إذ تسلط هذه المخاطر الضوء على أهمية النظر ليس فقط في أولئك المهاجرين أو النازحين الذين ينتقلون بعد صدمة مناخية، ولكن المجتمعات التي تتلقى معدلات أعلى من الهجرة (A REPORT BYTHE WHITE HOUSE, " REPORT ON THE IMPACT OF CLIMATE CHANGE ON MIGRATION",P.٨.) .

ويمكن أن تؤدي إلى نزاعات بين الدول، فيمكن للهجرة والتنافس على الموارد أن تزيد من مخاطر وقوع صراع داخلي وأن تكون لها إنعكاسات دولية، وبالتالي فإن الهجرة السكانية لأسباب بيئية تعد إحدى الصلات الأكثر وضوحاً بين التغيّر المناخي والنزاعات، فقد لعبت هذه النزاعات دوراً كبيراً في أصول النزاعات حول الموارد في شمال أوغندا بكراموجا الحدودية مع كينيا، وكذلك العنف في دارفور، وهذا بدوره يؤثر على السلم والأمن الدولي والوطني(أمينة دير، مصدر سابق، ص١٤٢.) .

كما أن الهجرة المناخية يمكن أن تهدد الأمن الإنساني وتقوضه، فالهجرة المناخية هي نتاج إنعدام الأمن الإنساني وتغير المناخ، إذ تؤدي الى عدم الإستقرار الداخلي، وهذا النزوح الداخلي

يمكن أن يؤدي الى عدم الإستقرار الدولي إذا أصبح النزوح خارجياً وعابراً للحدود، خاصة عندما يفوق حجم الهجرة قدرة التكيف في المجتمعات المضيفة، فهذه التدفقات من الهجرة تؤثر على التماساك الإجتماعي، والإفراط في إستخدام الموارد الطبيعية، والإضرار بالبيئة والنظم الصحية وإجهاز النظم الإيكولوجية(١) .

ومن ناحية أخرى، فإن مشلكة غمر الدول الجزرية الصغيرة أو جزءاً منها بسبب إرتفاع مستوى مياه البحر تصبح هذه الجزر غير صالحة للسكن، وفي معظم الاحوال يؤدي ذلك الى نزوح وهجرة قسرية دائمة لسكان هذه المناطق، ويكون النزوح عبر الحدود الوطنية الى دول أخرى آمنة تحميهم(٢) ، مما يثير إشكاليات قانونية من قبيل إنعدام الجنسية، فلا يوجد في الوقت الراهن مصطلح أو إطار قانوني مقبول على الصعيد الدولي فيما يتعلق بالأشخاص الذين يهاجرون طواعية أو يضطرون إلى الرحيل لأسباب بيئية، ورغم أن مصطلحات من قبيل "لاجئ بيئي " أو "لاجئ بسبب تغير المناخ" يشيع استخدامها، فهي ليس لها أي أساس قانوني، ومن بين الحلول المقترحة لهذه الإشكالية، هو الدفع بمقترح إيجاد بروتوكول إضافي يلحق سواءً بمعاهدة جنيف لعام ١٩٥١م حول وضعية اللاجئين، أو باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام ١٩٩٢م، لمعالجة ظاهرة اللجوء البيئي، فيما يرى أخرون إيجاد تشريع دولي جديد للتصدي لظاهرة اللجوء المناخي، بينما لم يمنع البعض من إقتراح تشريع إقليمي كالإتحاد الإوربي، أو تشريع ثنائي لمواجهة ظاهرة اللجوء المناخي (د. محمد سعادي، أثر المتغيرات المناخية على الحق في الإستقرار السكني وظهور " مفهوم اللجوء البيئي" ص ٤٠- ٤٤ .).

نخلص مما تقدم، انه لم تعد الحروب بين الدول والحروب الأهلية داخل الدول وكذلك الإرهاب والانتشار النووي هي المصادر التقليدية لتهديد السلم والأمن الدوليين فقط، بل هناك مصادر جديدة غير تقليدية لتهديد السلم والأمن العالميين وعلى رأسها التداعيات السلبية الناتجة عن زيادة الانبعاثات الحرارية والتغيرات المناخية، إذ أن ضحايا التغيرات المناخية وارتفاع درجات الحرارة بمعدلات غير مسبوقة تفوق أحياناً ضحايا الصراعات والحروب العسكرية، مما يتطلب تحرك دولي سريع وفعال لمواجهة هذه التحديات التي يشكلها تغير المناخ، لإن تهديد التغيرات المناخية هو تهديد عالمي يطال كوكب الأرض كله ومن ثم لا توجد دولة أو منطقة بمنأى عن خطر التغيرات المناخية، فما يحدث في منطقة من العالم يؤثر سلباً على بقية

(١) زكية بهلول، مصدر سابق، ص ص ١٢١-١٢٢.
(٢) زكية بهلول، المصدر السابق ، ص ٦٦.

المناطق، ولذلك في المقابل فإن مواجهة هذا الخطر تتطلب حتمية المواجهة الجماعية العالمية لأنه لا يمكن لدولة بمفردها مواجهة ذلك التحدي مهما كانت قدراتها وإمكانياتها.

المبحث الثالث

تأثير التغيرات المناخية على السلامة الإقليمية وعلى الأمن والسلم والدولي

التغيرات المناخية تؤثر بشكل عميق على السلامة الإقليمية والأمن والسلم على المستويين الإقليمي والدولي. إذ تؤدي هذه التغيرات ، الى الجفاف وارتفاع درجات الحرارة، إلى تقليل الموارد الطبيعية مثل المياه والغذاء. هذا يمكن أن يؤدي إلى نزاعات بين المجتمعات والدول على هذه الموارد المحدودة، وكذلك تؤدي الظروف المناخية القاسية إلى نزوح السكان من مناطقهم، مما يخلق ضغطًا على الدول المضيفة ويؤدي إلى توترات اجتماعية وسياسية.

ويمكن أن تؤدي التغيرات المناخية إلى تراجع الإنتاج الزراعي والصناعي، مما يؤثر على الاقتصادات ويزيد من الفقر، وبالتالي يزيد من احتمالات النزاع. وأيضا يمكن أن تؤدي الأزمات الناتجة عن التغيرات المناخية إلى زيادة انعدام الأمن، مما يجعل الدول أكثر عرضة للتطرف والعنف. وتتطلب مواجهة آثار التغيرات المناخية تعاونًا إقليميا ودوليًا، حيث يمكن أن تكون الجهود المشتركة في مجال مكافحة تغير المناخ وسيلة لتعزيز السلم والأمن الدوليين.

لذا، من المهم أن يتم التعامل مع التغيرات المناخية كقضية أمنية وتأخذ في الاعتبار آثارها الواسعة على السلام والأمن. عليه وبناءً على ما تقدم، نتناول هذا المبحث من خلال مطلبين، إذ نتطرق في المطلب الأول الى تأثير المناخ على النزاعات والتوترات الإقليمية. ، فيما نكرس المطلب الثاني لدراسة الأساس القانوني لاعتبار دجلة والفرات نهرين دوليين ومدى شرعية التصرفات التركية فيهما وكالآتي:-

المطلب الأول

تأثير المناخ على النزاعات والتوترات الإقليمية.

ان تأثير المناخ على النزاعات والتوترات الإقليمية يعد موضوعًا مهمًا ومعقدًا. التي تتلخص بهذه النقاط الرئيسية التي توضح هذا التأثير:

١. **نقص الموارد** :يؤدي التغير المناخي إلى تقليل الموارد المائية والخصوبة الزراعية، مما يخلق تنافسًا بين المجتمعات والدول على هذه الموارد. على سبيل المثال، قد يؤدي جفاف المناطق الزراعية إلى نزاعات بين المزارعين والرعاة.

٢. **الهجرة المناخية** :نتيجة لتغير المناخ، قد يضطر الناس إلى مغادرة مناطقهم بحثًا عن ظروف معيشية أفضل، مما يؤدي إلى زيادة التوترات في المناطق المستقبلة. الهجرة الجماعية قد تسبب صراعات اجتماعية وسياسية.

٣. **التوترات الجيوسياسية** :الدول التي تعتمد على الأنهار المشتركة أو الموارد الطبيعية يمكن أن تواجه صراعات بسبب تغير تدفق المياه أو انخفاض مستوى المياه. هذا قد يؤدي إلى صراعات بين الدول حول حقوق المياه.

٤. **عدم الاستقرار الاقتصادي** :التأثيرات المناخية على الزراعة والصناعة قد تؤدي إلى أزمات اقتصادية، مما يعزز من عدم الاستقرار السياسي ويزيد من احتمالات النزاعات.

٥. **التحولات الثقافية والاجتماعية** :التغيرات البيئية قد تؤثر على الثقافات المحلية وأنماط الحياة، مما يؤدي إلى توترات بين المجتمعات التقليدية والحديثة. (د.أحمد حسين بدران ، الأمن المائي العربي: التحديات والحلول ، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠١٣. ص١٥٣وما بعدها)

تتطلب معالجة هذه القضايا استراتيجيات شاملة تشمل التعاون الدولي والتنمية المستدامة للحد من الآثار السلبية لتغير المناخ وتعزيز السلام والاستقرار.

ان نقص المياه يمكن أن يكون له تأثير كبير على النزاعات الإقليمية، خاصة في مناطق تعاني من شح الموارد المائية. وفيما يتعلق بالسياسات التركية، هناك عدة جوانب تؤدي إلى زيادة التوترات الإقليمية:

١. **مشاريع السدود والتحكم في الموارد** : تركيا، من خلال بناء سدود كبيرة مثل سد إليسو، تتحكم في مجاري الأنهار التي تمر عبر دول مجاورة مثل العراق وسوريا. هذا التحكم قد يؤدي إلى تقليل تدفق المياه إلى هذه الدول، مما يثير توترات حول توزيع المياه.

٢. **الاحتياجات الزراعية** : في مناطق تعتمد على الزراعة، مثل العراق وسوريا، قد يؤدي نقص المياه إلى تأثيرات سلبية على الإنتاج الزراعي، مما يسبب أزمة غذائية ويزيد من الضغوط الاجتماعية والسياسية.

٣. **المشاكل السياسية** : يمكن أن تؤدي السياسات المائية التركية إلى زيادة التوترات السياسية مع الدول المجاورة، مما قد يقود إلى صراعات دبلوماسية أو حتى عسكرية.

التغيرات المناخية :التأثيرات السلبية الناتجة عن التغيرات المناخية قد تزيد من تفاقم مشاكل نقص المياه، مما يجعل النزاعات أكثر احتمالاً.(د.سامر صالح ، الأمن المائي في العراق وسوريا ، دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠١٥.ص ٥٤)

بشكل عام، فإن إدارة المياه تعتبر عاملاً حاسماً في الاستقرار الإقليمي، وأي سياسات تعزز نقص المياه يمكن أن تؤدي إلى تفاقم التوترات والصراعات في المنطقة

فيمثل هذه التغيرات تهديداً فريداً للسلامة الإقليمية للدول، بل لمفهوم الدولة نفسه. كما لاحظ الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (IPCC)، فإن تغير المناخ سيؤثر على الأراضي المادية للدول بعدة طرق، مثل فقدان النظم الإيكولوجية القابلة للحياة بسبب التصحر، وزيادة ملوحة التربة، وفيضانات المناطق الساحلية والمنخفضة، أو صعوبة الوصول إلى الأراضي بسبب زيادة الظواهر الجوية القاسية مثل الأعاصير (Achim Maas and Alexander Carius, Territorial Integrity and Sovereignty:,P.٢-٣.)

وفي هذا الإطار ، فقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن تغير المناخ قد يكون له آثار على الأمن، وذلك بموجب القرار ذي الرقم (٢٨١) في عام ٢٠٠٩م (/See: A/ RES/٦٣/ ٢٨١, (٣ June٢٠٠٩). وكانت الدول الجزرية الصغيرة من بين المحركات الرئيسية للقرار بسبب مخاوفها بشأن آثار تغير المناخ. وفي أبريل ٢٠٠٧م، ذكرت العديد من البلدان خلال المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن تغير المناخ يشكل تهديداً للدول الجزرية الصغيرة النامية بشكل خاص ، وقد إعتمد قرار الجمعية العامة المذكورة دون أي اعتراضات في يونيو ٢٠٠٩م، كما أكد الأمين العام للأمم المتحدة، أن ارتفاع مستوى سطح البحر تمثل أحد التحديات الرئيسة الخمسة لتغير المناخ، وفي السياق نفسه، عقد مجلس وزراء جزر المالديف اجتماعاً رمزياً تحت الماء لتسليط الضوء على آثار تغير المناخ على الدول الجزرية النامية، وذلك قبل إنعقاد قمة كوبنهاكن للمناخ الذي عقد في ديسمبر ٢٠٠٩م (Achim Maas and Alexander Carius, OP,Cit, P.١-٢.). وفي هذا الصدد فقد قام العديد من الدول الجزرية الصغيرة هذه بالتفاوض مع جيرانها على اتفاقيات لنقل مواطنيها وتوطينها في أقاليم تلك الدول، ودول جزرية أخرى تدخر الأموال لشراء أقاليم لتوطين شعوبهم فيها مستقبلاً (نداء هلال،"لاجئو المناخ"، ص ٢٣.) .

وفي السياق نفسه، فقد أكد تقرير للإستخبارات الامريكية، رفع السرية عنه، بمعلومات خطيرة تخص التغير المناخي وعلاقته بالامن القومي حتى عام ٢٠٤٠م، مشيراً الى أن العراق ودول أخرى، معرضة للخطر وتنذر بتوترات قد تهدد الأمن القومي، وفي هذا الصدد عمدت الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي بتوجيه إعمام الى الوزارات والمحافظات كافة، بناء على مذكرة صادرة من مكتب وكيل وزارة الخارجية جاء فيها " اعلمتنا سفارة العراق لدى واشنطن بأن مجلس الاستخبارات الوطني في الولايات المتحدة الامريكية، رفع السرية بتأريخ (٢١/ ١٠/ ٢٠٢١)،

عن تقريره المعنون" Climate Change and International Responses Increasing Threat to US National Security Through ٢٠٤٠ "، الذي يمثل وجهة نظر جميع الاجهزة الاستخبارية الامريكية البالغ عددها (١٨) والمعروفة بمجتمع الاستخبارات، مما يجعلها المرة الأولى التي يعتبر فيها تغير المناخ مرتبطاً بالأمن القومي (اعمام الامانة العامة لمجلس الوزراء العراقي بعنوان " تغير المناخ والامن القومي، الموجهة الى كافة الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات، بتاريخ (١٦ / ٢ / ٢٠٢٢) .).

المطلب الثاني

الأساس القانوني لاعتبار دجلة والفرات نهرين دوليين ومدى شرعية التصرفات التركية فيهما

يُعتبر كل من نهري دجلة والفرات نهرين دوليين وفقًا لمفهوم الأنهار الدولية في القانون الدولي. اذ ان الأنهار الدولية هي تلك التي تتدفق عبر حدود دولتين أو أكثر، وبالتالي تتشارك هذه الدول في حقوق وواجبات استخدام مياه هذه الأنهار.

ولنهرَي دجلة والفرات أهمية جغرافية كبيرة حيث ينبعان من تركيا ويجريان عبر سوريا والعراق، مما يجعلهم موردًا مائيًا مشتركًا بين هذه الدول. وان الأساس االقانوني لهماهي:

١. القانون الدولي للمجاري المائية الدولية:

وفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧ بشأن استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، يُعرَّف النهر الدولي على أنه أي مجرى مائي يتدفق عبر حدود دولتين أو أكثر. وبما أن نهرَي دجلة والفرات يتدفقان عبر ثلاث دول (تركيا، سوريا، والعراق)، فينطبق عليهما هذا التعريف.

٢. العرف الدولي:

العرف الدولي والاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف بين الدول التي تشترك في الأنهار العابرة للحدود يؤكدان على أن دجلة والفرات يجب أن يُعاملا كنهرين دوليين. هذا يتطلب من الدول المشتركة فيهما التعاون لضمان الاستخدام المنصف والمعقول للمياه.

٣- الالتزامات الدولية المرتبطة بالنهرين الدوليين:

باعتبار دجلة والفرات نهرين دوليين، فإن تركيا، سوريا، والعراق ملزمة بالتعاون فيما يتعلق بإدارة المياه، وذلك وفقًا لمبادئ القانون الدولي مثل:

• الاستخدام المنصف والمعقول: يجب أن تستفيد كل دولة من المياه بشكل عادل مع مراعاة احتياجات الدول الأخرى.

• عدم التسبب في ضرر كبير: تُحظر على أي دولة ممارسة أنشطة تؤدي إلى ضرر كبير لدول أخرى.

• التعاون والتشاور: تُلزم الدول بإجراء مشاورات وتعاون دائم فيما يتعلق بإدارة واستخدام مياه النهرين

٤- النزاعات المتعلقة باعتبار دجلة والفرات أنهارًا دولية:

رغم الاعتراف الدولي بدجلة والفرات كنهرين دوليين، فإن هناك بعض الخلافات بين الدول المشاطئة حول حقوق الاستخدام المائي. تركيا مثلاً، تُفضل استخدام مصطلح "نهر عابر للحدود" بدلاً من "نهر دولي"، حيث أن الأول لا يتضمن التزامات دولية بنفس درجة الإلزام الموجودة في الثاني، وهذا جزء من الجدل حول الحقوق والالتزامات بين الدول.(د. علي مراد ، الأنهار الدولية في القانون الدولي: دراسة حول نهر دجلة والفرات ، دار الفكر العربي، ٢٠٠٩.ص ١٣٠)

بالتالي، يُعتبر دجلة والفرات نهرين دوليين من حيث التدفق عبر حدود دول متعددة، وتخضع مياههما للقانون الدولي الذي يهدف إلى تنظيم استخدامهما بما يخدم مصالح جميع الدول المشاطئة.

٥- مدى شرعية بناء السدود وفقاً للقانون الدولي العام والاتفاقيات بين تركيا والعراق وسوريا. (د.محمد عبدالهادي ، السياسة المائية في تركيا وتأثيرها على دول الجوار ، دار النهضة العربية، ٢٠١٠، ص٧٨).

ان القانون الدولي العام ينظم العلاقات بين الدول حول الاستخدام المشترك للموارد الطبيعية العابرة للحدود مثل الأنهار الدولية، ويُعد بناء السدود على هذه الأنهار مسألة حساسة، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بتدفق المياه إلى دول أخرى. ففي حالة تركيا والعراق وسوريا، فإن بناء السدود على نهري دجلة والفرات يثير العديد من التساؤلات حول مدى شرعية هذه الأعمال وفقاً للقانون الدولي، والالتزامات المترتبة على تركيا تجاه العراق وسوريا.

أولاً: القانون الدولي المتعلق بالمياه العابرة للحدود

١. اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧ حول قانون استخدام المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية:

هذه الاتفاقية تعتبر إحدى أهم النصوص القانونية التي تنظم استخدام الأنهار الدولية. تحدد مبادئ رئيسية مثل:

أ- الاستخدام المنصف والمعقول: تنص على أن جميع الدول التي تتشارك في نهر دولي يجب أن تستفيد من موارده بطريقة منصفة وعادلة.

ب- الالتزام بعدم التسبب في ضرر كبير: تحظر الاتفاقية على الدول القيام بأي نشاطات قد تؤدي إلى ضرر كبير لدولة أخرى تتشارك في نفس المجرى المائي.

ج- مبدأ التعاون: تفرض على الدول التزاماً بالتعاون والتشاور في حال قيام أي دولة بأنشطة قد تؤثر على تدفق المياه.

٢. القانون العرفي الدولي:

إضافة إلى الاتفاقيات، هناك مجموعة من القواعد العرفية التي تطورت مع مرور الزمن لتنظم العلاقة بين الدول فيما يتعلق باستخدام الأنهار الدولية. هذه القواعد تشمل مبادئ مثل حسن الجوار، والاحترام المتبادل للمصالح البيئية والاقتصادية. (د.محمد عبدالهادي ، السياسة المائية في تركيا وتأثيرها على دول الجوار ، دار النهضة العربية، ٢٠١٠، ص٧٨).

ثانياً: الاتفاقيات الثنائية والمتعددة بين تركيا والعراق وسوريا

١. الاتفاقية الفرنسية التركية لعام ١٩٢٠: تنظم هذه الاتفاقية بين فرنسا (التي كانت في ذلك الوقت تسيطر على سوريا) وتركيا جزءاً من استخدام مياه نهر الفرات. وتعترف الاتفاقية بحق تركيا في بناء المنشآت على النهر شريطة ألا تضر بتدفق المياه إلى الدول المجاورة.

٢. اتفاقيات ١٩٨٧ بين تركيا وسوريا: تم التوصل إلى اتفاق بين تركيا وسوريا يقضي بضمان تدفق ٥٠٠ متر مكعب في الثانية من مياه نهر الفرات إلى سوريا. هذا الاتفاق يهدف إلى ضمان عدم تأثير بناء السدود التركية على تدفق المياه نحو سوريا.

٣. مذكرات التفاهم بين العراق وتركيا (٢٠٠٩): وقّعت تركيا والعراق عدة مذكرات تفاهم حول التعاون المائي تهدف إلى تعزيز التعاون بينهما فيما يتعلق باستخدام نهرَي دجلة والفرات. تتضمن هذه المذكرات التزام تركيا بتنسيق بناء السدود وتبادل المعلومات مع العراق حول تدفق المياه.(د. سامر صالح ، الأمن المائي في العراق وسوريا ، دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠١٥.ص ١٣٠)

ثالثاً: تحليل مدى الشرعية

١. مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول: وفقاً للقانون الدولي، يتوجب على تركيا استخدام مياه دجلة والفرات بطريقة منصفة ومعقولة بحيث لا تضر بمصالح الدول الأخرى المشاركة. بناء سدود كبرى مثل سد أتاتورك يُحتمل أن يؤدي إلى خفض تدفق المياه بشكل كبير نحو العراق وسوريا، مما يثير تساؤلات حول مدى احترام تركيا لهذا المبدأ.

٢. مبدأ عدم التسبب في ضرر كبير: هناك دلائل تشير إلى أن بناء السدود التركية تسبب في أضرار بيئية واقتصادية في العراق وسوريا، مثل نقص المياه الصالحة للشرب وانخفاض مساحة الأراضي الزراعية. هذه الأضرار قد تُعتبر انتهاكاً لمبدأ عدم التسبب في ضرر كبير.

٣. مبدأ التعاون والتشاور: بالرغم من وجود اتفاقيات ومذكرات تفاهم بين تركيا والعراق وسوريا، هناك تباينات في الالتزام الفعلي بالتشاور والتعاون. يرى بعض المراقبين أن تركيا لم تقم بما يكفي للتشاور مع الدول المتضررة قبل الشروع في بناء السدود الكبرى. (د.أحمد حسين بدران ، الأمن المائي العربي: التحديات والحلول ، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠١٣. ص ١٥٦)

رابعاً: التداعيات القانونية والسياسية

أ- نزاعات إقليمية: تصاعد التوتر بين تركيا والدول المجاورة بسبب المشاريع المائية يزيد من احتمال النزاعات الإقليمية، خصوصاً في ظل تأثير السياسات المائية التركية على الاقتصاد والبيئة في العراق وسوريا.

ب- التدخل الدولي: قد تتدخل الأمم المتحدة أو أطراف دولية أخرى في حال تفاقم الأوضاع، خصوصاً إذا تم توجيه شكاوى رسمية حول انتهاكات القانون الدولي.

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن شرعية بناء السدود التركية تعتمد بشكل كبير على مدى التزام تركيا بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك الاستخدام المنصف والمعقول، وعدم التسبب في ضرر كبير، والتعاون مع الدول المجاورة. رغم وجود بعض الاتفاقيات الثنائية، فإن تنفيذ هذه الاتفاقيات على أرض الواقع يبقى محور الجدل المستمر، مما يبرز الحاجة إلى مزيد من التعاون والحوار الإقليمي والدولي لحل هذه القضايا.

خامسا: دور المنظمات الدولية في الوساطة وحل النزاعات المائية بين تركيا وسوريا والعر اق

تلعب المنظمات الدولية دوراً حيوياً في الوساطة وحل النزاعات المائية بين الدول، مثل تركيا وسوريا والعراق. تعتبر المياه من الموارد الحيوية، والنزاعات حولها يمكن أن تؤدي إلى توترات سياسية وصراعات.الأدوار الأساسية للمنظمات الدولية:

١. **الوساطة والتفاوض:** تعمل المنظمات مثل الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي على تسهيل الحوار بين الدول المعنية. وقد تقوم هذه المنظمات بتنظيم مؤتمرات وورش عمل لإيجاد حلول سلمية للنزاعات.

٢. **تقديم الدعم الفني:** يمكن أن توفر المنظمات الدولية خبرات فنية وإستشارات حول إدارة الموارد المائية، مما يساعد الدول على تحسين استراتيجياتها.

٣. **إنشاء الأطر القانونية:** تساعد المنظمات الدولية في وضع أطر قانونية واضحة تنظم استخدام المياه عبر الحدود، مما يعزز التعاون ويقلل من النزاعات.

٤. **تسهيل التعاون الإقليمي:** يمكن أن تسهم المنظمات في إنشاء منصات للتعاون بين الدول، مما يتيح تبادل المعلومات والخبرات حول إدارة المياه.

٥. **المراقبة والتقييم:** تقوم بعض المنظمات بمراقبة استخدام المياه عبر الحدود وتقييم تأثير السياسات المائية على المجتمعات المحلية والبيئة. (د.كمال درويش إشكاليات المياه في الشرق الأوسط ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، ٢٠١١، ص١٣٢)

ويلعب المجتمع الدولي دورًا حيويًا في إدارة الأزمات المائية من خلال عدة جوانب:، من خلال تعزز المجتمع الدولي التعاون بين الدول عبر المعاهدات والاتفاقيات المائية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمشاركة المياه العابرة للحدود. ويقدم الدعم للدول المتضررة من الأزمات المائية من خلال تقديم المساعدات المالية والتقنية، والمشاريع التنموية. ودعم تطوير التقنيات الحديثة لإدارة المياه، مثل تقنيات تحلية المياه وترشيد الاستهلاك. وكذلك العمل على رفع الوعي بأهمية المياه من خلال حملات تعليمية تهدف إلى تغيير السلوكيات المتعلقة باستخدام المياه.

ويسعى لحل النزاعات المتعلقة بالمياه من خلال الوساطة والمفاوضات. ويساهم في الجهود العالمية لمواجهة آثار التغير المناخي، الذي يؤثر بشكل كبير على الموارد المائية.

تتطلب إدارة الأزمات المائية تنسيقًا دوليًا قويًا، حيث إن المياه لا تعرف الحدود، وتأثير الأزمات يمكن أن يمتد عبر الدول والمناطق

الخاتمة

وفي ختام هذا الحث االيكم تلخيص لأهم النتائج التي توصلنا إليها ، وتقديم بعض التوصيات والحلول القانونية لتعزيز التعاون الإقليمي حول قضايا المياه، والحد من التوترات السياسية والأمنية الناتجة عن السياسة المائية التركية.

أولاً: الإستنتاجات

١- ان التخفيف الحازم من آثار هذه التوترات الإقليمية يتطلب تغييرات جذرية في السياسة االمائية االتركية وضرورة التعاون الإقليمي والدولي.

٢- ندرة المياه المتسارعة بسبب تغير المناخ نتيجة السياسة المائية االتركية ، تؤثر على توافر المياه وقد تهدد السلام والأمن، كما ستشهد البلدان القريبة من الممرات المائية والأحواض المشتركة إضطرابات وتوترات متجددة مما يدل على أهمية المياه لأمن الإنسان وللسلام والأمن الدوليين.

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 3
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

٣- تعد أزمة المياه في العراق وسوريا إحدى أكبر تحديات المنطقة في القرن الحادي والعشرين خاصة إذا لم يتم اتخاذ تدابير فعالة ، اذ تعتبر التوترات والاختلافات السياسية بين البلدان بشأن الموارد المائية من بين أكبر التحديات وأخطر أسباب النزاعات على الموارد وستؤدي إلى تعميق النزاعات ودعم النزاع المسلح في البلد االاخر.

٤- قد يؤدي نقص المياه والمحاصيل وتزايد عدد السكان وضعف الحلول القانونية والسياسية والقدرة على حل المشكلات إلى زيادة احتمالية حدوث أزمات سياسية بل وعسكرية .

٥- إن ندرة الموارد الطبيعية، والمياه العذبة، والأراضي الصالحة للزراعة، وارتفاع درجات الحرارة، و عدم هطول الأمطار والجفاف ، قد تقود إلى البحث عن سبل لضمان واستدامة العيش، ومن ثم زيادة حدة المنافسة بين الأطراف الداخلية، وبخاصة فى المناطق التى يعتمد اقتصادها بالأساس على الموارد الطبيعية، الأمر الذى قد يؤول إلى صراع داخلى عنيف.

٦- تؤدي التغيرات المناخية الى إزدياد الهجرة والنزوح ولكن بشكل غير مباشر، بسبب حدوث النزاعات الناجمة عن تلك التغيرات.

ثانيا: المقترحات

المشكلة المائية بين تركيا والعراق وسوريا تعد من القضايا المعقدة التي تتطلب حلولاً شاملة. نقترح بعض الحلول والتوصيات التي يمكن أن تسهم في تحسين الوضع:

١- التعاون الإقليمي وإنشاء إطار عمل مشترك بتشكيل لجنة ثلاثية تضم ممثلين من الدول الثلاث للتفاوض حول تقاسم الموارد المائية. وتنظيم لقاءات دوري لعقد اجتماعات دورية لتبادل المعلومات ومناقشة المشاكل والحلول المقترحة.

٢- تطوير البنية التحتية واستثمار في مشاريع إدارة المياه من إنشاء سدود وأنظمة ري فعالة لتحسين كفاءة استخدام المياه. وتحسين شبكات توزيع المياه بتقليل الفاقد من خلال صيانة وتحسين أنظمة توزيع المياه.

٣- استراتيجيات الحفاظ على المياه من إعادة استخدام المياه و تشجيع مشاريع معالجة مياه الصرف وإعادة استخدامها في الزراعة والصناع و استخدام تقنيات مثل الري بالتنقيط لتحسين كفاءة استخدام المياه في الزراعة.

٤- تفعيل الاتفاقيات الدولي و الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمياه.ووضع سياسات مائية شامل وتطوير سياسات وطنية تأخذ في الاعتبار التحديات المائية في المنطق . وتتطلب هذه الحلول تعاوناً حقيقياً بين الدول المعنية لضمان إدارة فعالة ومستدامة للموارد المائية.

٥- ضرورة بذل الجهود الدولية الجدية للتعاون في إدارة المياه العابرة للحدود للحيلولة دون تزايد الصراعات التي من الممكن ان تطرأ بسبب تغير المناخ. اذ تكشف التحليلات أن التهديدات المناخية لم تقتصر انعكاسها على الابعاد الاجتماعية والاقتصادية فحسب بل امتدت مظاهرها السلبية حتى للبعد السياسي.

٦- الدفع بمقترح إيجاد بروتوكول إضافي يلحق سواءً بمعاهدة جنيف لعام ١٩٥١م حول وضعية اللاجئين، أو باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام ١٩٩٢م لمعالجة ظاهرة اللجوء البيئي، او إيجاد تشريع دولي جديد للتصدي لظاهرة اللجوء المناخي.

المصادر

أولا: الكتب

- د. محمد عبدالهادي، السياسة المائية في تركيا وتأثيرها على دول الجوار –دار النهضة العربية، ٢٠١٠.
- د. كمال درويش ،إشكاليات المياه في الشرق الأوسط ، مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١١.
- د. أحمد حسين بدران ، الأمن المائي العربي: التحديات والحلول ، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠١٣.
- د. علي مراد، الأنهار الدولية في القانون الدولي، دراسة حول نهر دجلة والفرات ، دار الفكر العربي، ٢٠٠٩.
- د. سامر صالح ، الأمن المائي في العراق وسوريا ، دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠١٥.
- د . سمير ابراهيم محمد، اللاجئ البيئي من منظور الأمن الإنساني، بدون جهة نشر، م٢٠٢٠.
- د. ابو طالب هاشم الطالقاني، الوجيز في خلافة الدول: دراسة قانونية في ضوء أحكام الإتفاقيات الدولية، مركز الرافدين للحوار، ط١، بيروت، لبنان، بدن سنة نشر.
- د. خالد السيد حسن، التغيرات المناخية والإهداف العالمية للنتمية المستدامة، ط١، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة ، ٢٠٢١.
- د. سعاد مباركي، " العلاقة بين التغير المناخي و الهجرة : دارسة تحليلة"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بومرداس، ٢٠٢٠ م .
- د. عباس محمد شوقي،" تحديات تحقيق الأمن المائي العربي : دراسة حالة حوض نهر النيل"، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة ، مصر، بدون سنة نشر.
- عبدالرحمن عاطف أبو زيد، لاجئو المناخ بين المسؤولية الدولية والمخاطر البيئية، مركز بيان للدراسات والتخطيط، بغداد ، ٢٠٢٠.

ثانيا: الرسائل الجامعية:

- امينة دير ، أثر التهديدات البيئية على واقع الامن الانساني في أفريقيا، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعولم السياسية، جامعة محمد خضير – بسكرة ، الجزائر، السنة الدراسية ٢٠١٣ – ٢٠١٤ .
- بوسبعين تسعديت، آثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، السنة الجامعية ٢٠١٤-٢٠١٥.
- زكية بهلول ،لاجيء المناخ من منظور حقوق الانسان وامنه والقانون الدولي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق والعولم السياسية، جامعة باتنة، السنة الدراسية ٢٠١٨-

ثالثا: المجلات والدوريات

- أ . د. عمار عبد المنعم محمد أمين، أسباب ندرة المياه، مجلة الأمن والحياة ، العدد ٤٠٥، بدون سنة نشر.
- اعمام الامانة العامة لمجلس الوزراء العراقي بعنوان" تغير المناخ والامن القومي، الموجهة الى كافة الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة، بتاريخ (١٦ / ٢ / ٢٠٢٢).
- د. حداد شفيعة، معضلة ندرة المياه واثرها على الامن الانساني، مجلة دفاتر السياسة والقانون، بدون جهة النشر، العدد ١٠، حزيران/ يونيو ٢٠١٨.
- د. حورية ايت قاسي، " بين الانقضاء المادي للدولة كاثر لتغير المناخ واستمرار وجوها القانوني: فرضيةجديدة في القانون الدولي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٣، العدد ١، الجزائر ، ٢٠٢٢.
- د. محمد سعادي، أثر المتغيرات المناخية على الحق في الإستقرار السكني وظهور مفهوم اللجوء البيئي" ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٧٣، ٢٠٠٧.
- السيد مارا تيغنينو، المياه والسلم والامن الدوليان، المجلة الدولية للصليب الاحمر، المجلد ٩٢ ، العدد ٨٧٩ ، سبتمبر/ أيلول ٢٠١٠.
- صحيفة ليبراسيون، مقال بعنوان " للتحقق من الوفاء بالوعود المناخية مخابرات بريطانيا تنخرط في التجسس الأخضر" منشور على صفحة الجزيرة ، ٢٧/ ٤/ ٢٠٢١.

- العقيد الركن الياس أبو جودة، تداعيات التحدّيات البيئية على الأمن العالمي، مجلة الدفاع الوطني، العدد ٨٣، كانون الثاني، ٢٠١٣.
- محمد خليفة، الصراع على ثروات القطب الشمالي، صحيفة الخليج الاماراتية، ٢٦ يونيو/ حزيران، ٢٠٢١ .
- محمد محمد النعماني، صراع القطب الشمالي الي أين؟ الحوار المتمدن، العدد ٢٠٠٤،١١/ ٨/ ٢٠٠٧، تاريخ الزيارة : ٨/٨/ ٢٠٢٢.
- نصير خلفة، انعكاسات التهديدات البيئية على السلم والامن الدوليين، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد ١١، العدد ١، الجزائر، ٢٠٢١.
- وزارة المعارف، "المياه – الحرب القادمة " ، مجلة المعرفة، المملكة العربية السعودية، الرياض، ٢٠٠٠.

رابعا: المصادر الانجليزية

- lyson JK Bailes, "A New Arctic Chill? Reactions in the North to New A Tensions with Russia," Scottish Global Forum,(February ٦, ٢٠١٥).
- Bonnie Docherty, Tyler Giannini, " Confronting A Rising Tide: A Climate Change Refugees : A Proposal for Convention on HELR, , "Vol. ٣٣, ٢٠٠٩.
- Braithwaite A, Savun B., " Refugees forced migration, and conflict": Introduction to the special issue, Journal of Peace Research, (٢٠١٩) .
- By Achim Maas and Alexander Carius, Territorial Integrity and Sovereignty :Climate Chan ge and Security in the Pacific and Beyond.
- Jenny Grote Stoutenburg, Disappearing Island States in International Law (Leiden, The Netherlands:EBRILL, ٢٠١٥).
- Michael McElroy and D. James Baker, Climate Extremes: Recent Trends with Implications for Nation al Security (Cambridge, MA: Harvard University Center for the Environment, ٢٠١٢).
- NATIONAL INTLLIGNCE COUNCEL," Climate Change and International Responses Increasing Challenges to US National Security Through ٢٠٤٠", ٢٠٢١.
- Climate Change and Security in Africa: ,Oli Brown and Alec Crawford A Study for the Nordic African Foreign Ministers Meeting, International Institute for Sustainable Development, Canada, March ٢٠٠٩.

Paper from the High Representative and the European Commission to - Council: " CLIMATE CHANGE AND the European INTERNATIONAL SECURITY"(١٤March ٢٠٠٨).

Rosemary Rayfuse and Emily Crawford," Climate Change, Sovereignty - and Statehood", Sydney Law School, Legal Studies Research Paper: No. ٥٩/١١ , (September ٢٠١١).

Ingo Winkelmann, and Katrin Tiroch : Arctic ,Susanne Wasum - ternational Law and Climate Change, Legal Aspects of -Science, In Marine Science in the Arctic Ocean, Berlin, ١٨March ٢٠١١.

خامساً: مواقع الانترنت

- احمد مصطفى جابر، ملف بعنوان " تحليل الآثار المترتبة على تغير المناخ للمخابرات العسكرية الصهيونية" ، هدف نيوز، ٢٥ نوفمبر ٢٠٢١، متاح على الرابط : https:// hadfnews.ps/post
- أندريه مولر، وأدريان ديتجيس، وآخرون، " المناخ والمياه ومستقبل التعاون في حوض الفرات ودجلة: التحديات التي تواجه التكيف مع تغير المناخ وتحقيق الاستقرار وادارة المياه عبر الحدود"، تقرير أممي، كانون الثاني ٢٠٢٢، متاح على الرابط : https://www.cascades.eu/wp.
- برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦، الفصل السادس، ادارة المياه العابرة للحدود، ص ٢٠٣. متاح على الرابط: https://www.un.org.
- تقرير صادر عن وكالة الاستخبارات الامريكية تحت عنوان" الاحترار المناخي يهدد الاستقرار العالمي" ، وكالة الصحافة الفرنسية، ٣١ اكتوبر ٢٠٢١ ، متاح على الرابط : https://www.swissinfo.ch/ara
- د. عزة هاشم، كيف تؤثر التغيرات المناخية على قضايا الصراع في العالم، مقالة منشورة في مجلة المستقبل للابحات والدراسات المتقدمة ، ٨ اكتوبر ٢٠١٩. متاح على الرابط: https://futureuae.com.
- رضوى رمضان عبدالفتاح، كيف تؤثر تغير المناخ لتفاقم الصراع بأفريقيا والشرق الاوسط، مركز شاف للدراسات المستقبيلة وتحليل الازمات والصراعات (الشرق الاوسط وافريقيا) ، ٩ تشرين الثاني ٢٠٢١، متاح على الرابط: https://shafcenter.org/ :
- سام هانكوك ، كيف يمكن لأزمة المناخ أن تهيئ بيئة مواتية للإرهاب؟ ملف منشور على الاندبندنت عربية، ١٤ ديسمبر ٢٠٢١. متاح على الرابط : https://www.independentarabia.com
- الكاتب محمود قاسم، التغيرات المناخية والصراعات المسلحة- حدود التأثير والتشابك، مقالة منشورة في جريدة الشروق،٧ نوفمبر٢٠٢١. متاح على الرابط : https://www.shorouknews.com

- كليمونتين ثيبرج ، هل تشعل التغيرات المناخية حروب المستقبل، مقالة منشورة في جريدة أخبار الخليج، ٢٠١٩، متاح على الرابط : -http://www.akhbar alkhaleej.com
- محمد عبدالله يونس، كيف تسبب تغير المناخ في أزمات الشرق الأوسط؟ مدونات البنك الدولي، ١٢ أكتوبر ٢٠١٥ ، متاح على الرابط : https://blogs.worldbank.org
- ندى شوكت ، مخاطر تغير المناخ تدهم العراق وتنذر بتوترات تهدد الامن القومي، مقال منشور في جريدة الزمان، ٢٤ ابريل/ نيسان ٢٠٢٢ . مناح على الرابط : https://www.azzaman.com.

سادسا: التقارير

- المجلس الإقتصادي والاجتماعي، اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، (٢٠٠٥) ، ورقة عمل موسعة بشان حالة حقوق الإنسان للشعوب الأصلية التي تعيش في المناطق والدول المهددة بالفناء لإسباب بيئية، الدورة ٥٧، الوثيقة (Sub./٤E/CN.٢/٢٠٠٥/٢٨)،
- الجمعية العامة للأمم المتحدة (٢٠١٨)، تقرير لجنة القانون الدولي، الدورة ٧٠، الوثيقة (١٠/٧٣A/)

A REPORT BYTHE WHITE HOUSE, " REPORT ON THE IMPACT - ٢٠٢١OF CLIMATE CHANGE ON MIGRATION",(October

Sources

First: Books

-Dr. Muhammad Abdulhadi, Water Policy in Turkey and its Impact on Neighboring Countries – Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 2010.

-Dr. Kamal Darwish, Water Issues in the Middle East, Center for Middle East Studies, 2011.

-Dr. Ahmed Hussein Badran, Arab Water Security: Challenges and Solutions, Anglo-Egyptian Library, 2013.

-Dr. Ali Murad, International Rivers in International Law: A Study on the Tigris and Euphrates Rivers, Dar Al-Fikr Al-Arabi, 2009.

-Dr. Samer Saleh, Water Security in Iraq and Syria, Dar Al-Shorouk for Publishing and Distribution, 2015.

-Dr. Samir Ibrahim Muhammad, The Environmental Refugee from a Human Security Perspective, no publisher, 2020.

-Dr. Abu Talib Hashim Al-Talqani, A Concise Guide to State Succession: A Legal Study in Light of the Provisions of International

Agreements, Al-Rafidain Center for Dialogue, 1st Edition, Beirut, Lebanon, no publication date.

-Dr. Khaled El-Sayed Hassan, Climate Change and the Global Sustainable Development Goals, 1st ed., Jazirat Al-Ward Library, Cairo, 2021.

-Dr. Souad Mbareki, "The Relationship Between Climate Change and Migration: An Analytical Study," Faculty of Law and Political Science, University of Boumerdès, 2020.

-Dr. Abbas Mohamed Shawky, "Challenges to Achieving Arab Water Security: A Case Study of the Nile River Basin," Institute of African Research and Studies, Cairo University, Egypt, no publication date.

-Abdulrahman Atef Abu Zeid, Climate Refugees Between International Responsibility and Environmental Risks, Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad, 2020.

Second: University Theses:

-Amina Deir, The Impact of Environmental Threats on Human Security in Africa, Master's Thesis in Political Science and International Relations, Faculty of Law and Political Science, Mohamed Khider University - Biskra, Algeria, Academic Year 2013-2014. - Bousbaïn Tassadit, The Impact of Climate Change on Sustainable Development in Algeria, PhD Thesis, University of M'hamed Bougara, Boumerdès, Algeria, Academic Year 2014-2015.

-Zakia Bahloul, Climate Refugees from the Perspective of Human Rights, Security, and International Law, PhD Thesis in Law, Faculty of Law and Political Science, University of Batna, Academic Year 2018-

Third: Journals and Periodicals

-Prof. Dr. Ammar Abdel Moneim Mohamed Amine, Causes of Water Scarcity, Security and Life Journal, Issue 405, no publication year.

-Circular from the General Secretariat of the Iraqi Council of Ministers entitled "Climate Change and National Security," addressed to all ministries and non-ministerial entities, dated February 16, 2022.

-Dr. Haddad Shafia, "The Water Scarcity Dilemma and its Impact on Human Security," Dafatir al-Siyasa wa al-Qanun Journal, no publisher, Issue 10, June 2018.

-Dr. Houria Ait Kaci, "Between the Physical Dissolution of the State as a Consequence of Climate Change and the Continuity of its Legal Faces: A New Hypothesis in International Law," Journal of Legal and Political Sciences, Volume 13, Issue 1, Algeria, 2022.

-Dr. Mohamed Saadi, "The Impact of Climate Change on the Right to Housing Stability and the Emergence of the Concept of Environmental Asylum," Al-Mustansiriya Journal for Arab and International Studies, Issue 73, 2007.

-Mr. Mara Tignino, "Water, Peace, and International Security," International Review of the Red Cross, Volume 92, Issue 879, September. 2010.

-Libération newspaper, article titled "To verify the fulfillment of climate promises, British intelligence engages in green espionage," published on Al Jazeera's website, April 27, 2021.

-Colonel Elias Abu Jawdeh, "The repercussions of environmental challenges on global security," National Defense Magazine, Issue 83, January 2013.

-Mohammed Khalifa, "The struggle for Arctic resources," Al Khaleej newspaper (UAE), June 26, 2021.

-Mohammed Mohammed Al Nu'mani, "The Arctic conflict: Where to?" Civil Dialogue, Issue 2004, 11/8/2007, accessed 8/8/2022.

-Nassir Khalfa, The Impact of Environmental Threats on International Peace and Security, Journal of Scientific Research in Environmental Legislation, Volume 11, Issue 1, Algeria, 2021.

-Ministry of Education, "Water - The Coming War," Al-Ma'rifah Magazine, Kingdom of Saudi Arabia, Riyadh, 2000.

Fifth: Websites

- Ahmed Mustafa Jaber, a report titled "Analyzing the Implications of Climate Change for Israeli Military Intelligence," Hadaf News, November 25, 2021, available at: https://hadfnews.ps/post

- André Müller, Adrian Detjes, et al., "Climate, Water, and the Future of Cooperation in the Euphrates and Tigris Basin: Challenges Facing Climate Change Adaptation, Stabilization, and Transboundary Water

Management," UN Report, January 2022, available at: https://www.cascades.eu/wp
- United Nations Development Programme, Human Development Report 2006, Chapter 6, Transboundary Water Management, p. 203, available at: https://www.un.org
- A report issued by the US intelligence agency entitled "Climate Warming Threatens Global Stability," Agence France-Presse, October 31, 2021, available at: https://www.swissinfo.ch/ara
- Dr. Azza Hashem, "How Climate Change Affects Conflict Issues in the World," an article published in Future Journal for Advanced Research and Studies, October 8, 2019. Available at: https://futureuae.com
- Radwa Ramadan Abdel Fattah, "How Climate Change Exacerbates Conflict in Africa and the Middle East," Shaf Center for Future Studies and Crisis and Conflict Analysis (Middle East and Africa), November 9, 2021. Available at: https://shafcenter.org/
- Sam Hancock, "How Can the Climate Crisis Create a Fertile Ground for Terrorism?" a feature published in Independent Arabia, December 14, 2021. Available at: https://www.independentarabia.com
- Mahmoud Qassem, "Climate Change and Armed Conflicts: Limits of Influence and Interrelation," an article published in Al-Shorouk newspaper, November 7, 2021. Available at: https://www.shorouknews.com
- Clementine Thiberg, "Will Climate Change Fuel Future Wars?", an article published in Akhbar Al Khaleej newspaper, 2019, available at: http://www.akhbar-alkhaleej.com
- Muhammad Abdullah Younis, "How Has Climate Change Caused Crises in the Middle East?", World Bank Blogs, October 12, 2015, available at: https://blogs.worldbank.org
- Nada Shawkat, "Climate Change Risks Loom Over Iraq and Threaten National Security," an article published in Al Zaman newspaper, April 24, 2022, available at: https://www.azzaman.com VI. Reports

- Economic and Social Council, Sub-Commission on the Promotion and Protection of Human Rights, (2005), Extended Working Paper on the Human Rights Situation of Indigenous Peoples Living in Areas and

Countries Threatened with Extinction for Environmental Reasons, 57th Session, Document (E/CN.4/Sub.2/2005/28),
- United Nations General Assembly (2018), Report of the International Law Commission, 70th Session, Document (A/73/10),
- A Report by The White House, "Report on the Impact of Climate Change on Migration", (October 2021)